

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 55 @ الأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ مَعْدُودَةٌ مِنَ الْمَالِ كَالْأَرْضِ
الْمِيرَاثَةِ وَالْمُسْتَعْرِضَاتِ الْوَقْفِيَّةِ وَأَسَاسًا إِنْ خَرَجَتْ عَنْهَا لَزِمَ
وَإِنْ تَكُنْ كَلِمَةً حَقٌّ قَدْ جَاءَتْ فِي الْمَادَّةِ بِعَدِّ تَعْبِيرٍ جَعَلَ
مَالِ الْخُ . فَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالْمَقْصُودُ
مِنْ الْحَقِّ الْحَقُّ الْمَالِيُّ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ فِي الْمَادَّةِ (710)
وَسَيُوضَّحُ قَرِيبًا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَصْفُهُ بِاسْتِيفَاءِ الْخُ .
يَعْنِي حَقٌّ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ . فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ
أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَصِحُّ مُقَابِلَ حَقِّ الْقِصَاصِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَغَيْرُ
صَحِيحٍ وَأَيْضًا مُقَابِلَ حَقِّ الْيَمِينِ وَالْكَفَالَةِ بِالنِّسْفِ
وَالشُّفْعَةِ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ وَالْيَمِينَ مَثَلًا لِلْيَسَارِ مِنَ الْحُقُوقِ
الْمَالِيَّةِ أَيْ مِنَ الْحُقُوقِ الَّتِي يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهَا مِنَ الرَّهْنِ ،
وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَيْضًا إِذَا عَقَدَ شَخْصٌ مَقَاوِلَةً مَعَ خِيَّاطٍ عَلَى
أَنْ يَخِيطَ بِنَفْسِهِ فَكَمَا أَنْزَهُ لَا يَجُوزُ لِذَلِكَ الشَّخْصِ أَنْ يَأْخُذَ
مِنْ الْخِيَّاطِ رَهْنًا مُقَابِلَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً
مُعَيَّنَةً كَيْ يَحْمِلَ لَهَا شَيْئًا أَنْ يَأْخُذَ رَهْنًا مِنْ الْمَوْجَرِّ
مُقَابِلَ الْحُمُولَةِ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءُ نَقْلِ الْحُمُولَةِ مِنْ هَذَا
الرَّهْنِ ، وَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ أَيْضًا إِذَا نَزَلَ شَخْصٌ فِي خَانٍ ، وَقَالَ
لَهُ صَاحِبُهُ : إِنْ لَمْ تَتْرُكْ شَيْئًا لَا أَقْبِلُكَ عِنْدِي ، وَتَرَكَ ذَلِكَ
الشَّخْصُ مَالًا لَا يُنْظَرُ فَإِذَا كَانَ مَا تَرَكَهُ الشَّخْصُ هُوَ مُقَابِلُ إِجَارِ
الْخَانِ فَالرَّهْنُ صَحِيحٌ وَالشَّيْءُ الْمَتْرُوكُ يَكُونُ مَضْمُونًا لِرِقَاءِ
الْإِجَارِ كَمَا وَرَدَ فِي لَاحِقَةِ شَرْحِ الْمَادَّةِ (741) . وَإِذَا كَانَ مَا
تَرَكَهُ هُوَ بِمَقَامِ تَأْمِينَاتٍ مُقَابِلَ سَرِقَةٍ فَالرَّهْنُ لَا يَكُونُ
صَحِيحًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُقَابِلُ مِنَ الْمَالِ ، وَلَكِنْ إِذَا تَلَفَ
ذَلِكَ الْمَالُ بِيَدِ صَاحِبِ الْخَانِ يَضْمَنُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْفَقِيرُ أَبُو
اللَّيْثِ قَالَ : لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ بِإِعْتِبَارِ أَنَّ الْمَالَ لَمْ يُؤْخَذْ
مِنْ الرَّجُلِ بِإِلَافَةٍ (بِزَّازِيَّةٍ وَخَانِيَّةٍ) فَيَتَوَجَّهُ هُنَا
سُؤَالُ مُؤَدِّاهُ أَنْزَهُ بِالنَّظَرِ لِلِقَوْلِ الْأَوَّلِ مَا سَبَبَ الضَّمَانَ

مَعَ أَزْهَهُ لَمْ يَكُنْ مَالٌ مُّقَابِلَ الرَّهْنِ فَهُوَ بَاطِلٌ لَا حُكْمَ لَهُ
وَهُوَ بِمِثَابَةِ الْأَمَانَةِ وَلِذَلِكَ لَا يَتَرَتَّبُ ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا ؟
وَالْجَوَابُ هُوَ أَزْهَهُ بَعْدَ أَنْ أُعْطِيَ الرَّجُلُ الْمَالُ إِلَى صَاحِبِ
الْخَانِ طَلَبَهُ مِنْهُ فَلَمْ يُعْطِهِ إِيَّاهُ وَهَلَاكَ بِيَدِهِ فَيَضْمَنْهُ
كَمَا أَزْهَهُ إِذَا طَلَبَ الْمُؤَدِّعُ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمُسْتَوْدَعِ وَلَمْ
يُعْطِهِ هَذَا إِيَّاهَا وَهَلَاكَتْ بِيَدِهِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا ،
أُظْهِرَ الْمَادَّةُ (794) ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَقِّ الْوَارِدِ ذِكْرُهُ فِي
التَّعْرِيفِ هُوَ الدَّيْنُ ، وَقَدْ مَرَّ تَعْرِيفُ الدَّيْنِ فِي الْمَادَّةِ 158
فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الرَّهْنُ مُقَابِلَ الشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بَدِيْنٌ
كَالْعَيْنِ مَثَلًا فَإِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مِنْ آخَرَ مَالًا لِقَاءَ ذَهَبَاتٍ
مَعْدُودَةٍ وَرَهْنًا مَالًا لِأَجْلِهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ الرَّهْنُ بَاطِلًا ؛ لِأَنَّ
الذَّهَبَاتِ كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَادَّةِ (243) لَا تَتَعَيَّنُ بِتَعَيُّنِهَا فِي
عَقْدِ الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّ مَا يَتَّبَعُ بِذِمَّةِ الْمُشْتَرِي هُوَ بِالْقَرَضِ
لَا عَلَى التَّعَيُّينِ خَمْسُ لَبَرَاتٍ ، وَحَيْثُ إِنَّ الرَّهْنِ الْمَذْكُورَ لَمْ
يُضَفْ إِلَى الْمَبْلَغِ الثَّابِتِ بِالذِّمَّةِ لَا يَصِحُّ وَلَا يَنْعَقِدُ .
وَيَنْقَسِمُ الدَّيْنُ الْمَذْكُورُ كَمَا يَأْتِي : الْقَسَمُ الْأَوَّلُ - الدَّيْنُ
الْحَقِيقِيُّ ، كَالْقَرَضِ ، ثَمَنِ الْمَبِيعِ ، وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ ، وَبَدَلِ
الْمُتْلَفِ ، وَبَدَلِ الْمُغْصُوبِ ، وَرَأْسِ مَالِ السَّلَامِ ، وَالْمُسْلَمِ
فِيهِ ، بَدَلِ الصَّرْفِ ، الدَّيْنُ الْحَقِيقِيُّ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ : النَّوْعُ
الْأَوَّلُ - الدَّيْنُ السَّلَامِيُّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَيَعْنِي الدَّيْنُ الْوَاجِبُ
تَأْدِيَتُهُ عَلَى الْمَدِينِ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ وَالْقَرَضِ وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ
، وَمَنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْخَرَاجُ وَالْأَرْشُ فَهُمَا دَاخِلَانِ فِي الدَّيْنِ
وَيَصِحُّ الرَّهْنُ مُقَابِلَهُمَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمُسْتَوْدَعُ أَوْ
الْمُضَارِبُ هَلَاكَ مَالِ الْوَدِيعَةِ أَوْ الْمُضَارِبَةِ وَادَّعَى صَاحِبُ
الْمَالِ لَاسْتِهِلاكِهِ وَتَمَالَحًا وَأَعْطَى رَهْنًا مُقَابِلَ الصِّلَاحِ
يَصِحُّ .